سلطة النقد الفلسطينية

تقرير
الإشراف على أنظمة المدفوعات في فلسطين

2013

التقرير الأول

سلطة النقد الفلسطينية

هاتف: 2-2409920 (970 +) Tel:

فاكس: 2-2409922 (970 +) Fax:

بريد إلكتروني: info@pma.ps E-mail:

سلطة النقد الفلسطينية

تقرير الاشراف على أنظمة المدفوعات في فلسطين 2013

التقرير الأول

إعداد وحدة الإشراف على أنظمة المدفوعات

نيسان، 2014

كلمة المحافظ

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير الأول للإشراف على أنظمة المدفوعات في فلسطين، والذي يأتي ضمن جهود سلطة النقد لتنفيذ المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في فلسطين، والمساهمة بالنمو الاقتصادي المستدام.

تعتبر عمليات المقاصة وتسوية المدفوعات من أهم القنوات التي يتم من خلالها تحويل الأموال داخل القطاعات الاقتصادية والتي تتمتع بتأثير مباشر على سلامة وفعالية القطاع المالي بشكل خاص، والاقتصاد بشكل عام، خاصة في ظل التطورات المتسارعة في حقل تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات وما رافق ذلك من بروز أدوات الدفع الإلكترونية الحديثة، الأمر الذي يستلزم وجود أنظمة مدفوعات سريعة وفعالة وآمنة تحدّ من المخاطر التي من الممكن أن تصاحب هذه العمليات.

وعليه، فقد تبنت سلطة النقد التوصيات والمبادئ الدولية للإشراف الفعال على أنظمة الدفع والتسوية الصادرة عن اللجنة الدولية لأنظمة الدفع والتسوية والمنبثقة عن بنك التسويات الدولية والتي تنص على مسؤولية البنوك المركزية على الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية وتعزيزها وتطويرها، وذلك باعتبارها وظيفة هامة من وظائف البنك المركزي.

يأتي هذا التقرير باكورة إنجازات سلطة النقد في إطار الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية. ويتضمن خمسة محاور رئيسية تتعلق بأهم التطورات في مجال البنية التحتية لأنظمة المدفوعات والتسوية في فلسطين خلال الفترة الممتدة بين 2006-2013، وتسليط الضوء على بعض المفاهيم والأدبيات والمبادئ الخاصة بالإشراف على أنظمة المدفوعات، واستحداث وظيفة الإشراف على أنظمة المدفوعات في سلطة النقد، وأهم أعمال ونشاطات سلطة النقد في مجال الإشراف على أنظمة المدفوعات خلال العام 2013، وأولويات العمل المستقبلي.

د. جهاد خليل الوزير
المحافظ

المحتويات

المقدمة	vii
1. نظام المدفوعات الفلسطيني	**1**
1.1 تعريف نظام المدفوعات	1
1.2 خطة التحول الاستراتيجي	1
1.3 تطوير البنية التحتية لأنظمة المدفوعات	2
1.4 واقع خدمات الدفع	3
2. الإشراف على أنظمة الدفع	**4**
2.1 تمهيد	4
2.2 تعريف الإشراف على أنظمة الدفع	4
2.3 أهداف الإشراف على أنظمة الدفع	4
2.4 المبادئ الدولية حول الإشراف على أنظمة الدفع	5
2.5 مهام ومسؤوليات وظيفة الإشراف على أنظمة الدفع	7
2.6 نطاق ومجالات الإشراف على أنظمة الدفع	7
3. استحداث وظيفة الإشراف على أنظمة الدفع في سلطة النقد	**8**
3.1 الإطار القانوني	8
3.2الهيكل التنظيمي	8
3.3 الحوكمة	8
3.4 معايير الإشراف والمتطلبات	9
4. نشاطات وحدة الإشراف على أنظمة المدفوعات	**10**
4.1 إعداد قواعد ومعايير الإشراف على أنظمة المدفوعات	10
4.2 المتابعة والتقييم	11
4.3 العوامل المؤثرة على حجم الدفع النقدي	19
4.4 خدمات الدفع	22
5. أولويات العمل المستقبلي	**23**
6. الملاحق	**25**
7. قائمة المراجع	**35**

المقدمة

يعتبر استقرار القطاع المالي في فلسطين من أهم أهداف سلطة النقد، ويتصدر أولويات عملها كأي بنك مركزي في العالم. لذلك بذلت سلطة النقد جهوداً حثيثة لمواصلة الارتقاء به وتطويره ليصل إلى أفضل ما وصلت الدول المتقدمة في هذا الخصوص. وينصب اهتمام سلطة النقد الأول في أن يكون القطاع المالي عموماً، والمصرفي خصوصاً قادراً على العمل ومواجهة أي مخاطر أو تأثيرات سلبية على نمو الاقتصاد وتطوره، وبما يضمن قيام هذا القطاع بمهامه بكل فاعلية وكفاءة.

أكدت اللجنة الدولية لأنظمة الدفع والتسوية المنبثقة عن بنك التسويات الدولية على مسؤولية البنوك المركزية على تعزيز أهمية الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية، باعتبارها وظيفة هامة من وظائف البنك المركزي تهدف إلى ضمان سلامة وكفاءة أنظمة الدفع، وذلك من خلال متابعتها وتقييم عملها وإجراء التغييرات اللازمة عليها عند الضرورة لتحقيق هذه الأهداف.

تكمن أهمية الإشراف على أنظمة الدفع في أن عمليات المقاصة وتسوية المدفوعات هي من أهم القنوات التي يتم من خلالها تحويل الأموال داخل القطاعات الاقتصادية والتي لها تأثيرها المباشر على سلامة وفعالية القطاع المالي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، وخصوصاً في ظل التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات وما رافق ذلك من ظهور أدوات الدفع الإلكترونية الحديثة، والتي أدت إلى تغيير جذري في آلية تسوية العديد من المعاملات المالية من آلية الدفع النقدي إلى آلية الدفع عبر أدوات الدفع الإلكترونية الحديثة، الأمر الذي يستلزم وجود أنظمة مدفوعات سريعة وفعالة وآمنة تحد من المخاطر التي من الممكن أن تصاحب هذه العمليات، ومن هنا شكلت مهمة الإشراف على أنظمة الدفع أولوية خاصة لدى البنوك المركزية للحفاظ على سلامة وأمان وكفاءة عمل أنظمة المدفوعات بشكل يساهم بتوفير الاستقرار المالي والمصرفي داخل الاقتصاد الوطني.

كان للاحتلال الإسرائيلي أثراً سلبياً كبيراً على مدى تطور نظم المدفوعات الفلسطينية والذي حال دون إصدار العملة الوطنية إلى يومنا هذا والتي تعد ركيزة هامة وأساسية تساهم في توفير العديد من المزايا لنظام المدفوعات.

وفي هذا السياق، خطت سلطة النقد خطوات كبيرة في مجال تطوير نظام المدفوعات بشكل عام. فقد نجحت بإطلاق نظام دفع فريد من نوعه على المستوى الإقليمي والعالمي، وهو نظام التسويات الفورية (براق) والذي يعمل بكفاءة عالية وضمن بيئة متعددة العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي، اليورو، الدينار الأردني، والشيقل الإسرائيلي) وذلك في ظل غياب عملة وطنية. حيث تشكل هذه الخصوصية إحدى أهم التحديات التي تواجه سلطة النقد في دراسة حجم ومعدل دوران النقد في الاقتصاد الوطني، كما تشكل ارتباطاً بين نظام المدفوعات ومصدري العملات المختلفة سواء بطريقة مباشرة أو من خلال المراسلين، الأمر الذي يحد من دور سلطة النقد بلعب دورها في ممارسة سياسة نقدية فعالة.

نيسان، 2014.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2014. تقرير الإشراف على أنظمة المدفوعات في فلسطين 2013.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله فلسطين.

هاتف: 2-2409920 (970 +)
فاكس: 2-2409922 (970 +)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

الملخص التنفيذي

تقوم سلطة النقد بعدة أدوار رئيسية في مجال أنظمة المدفوعات والتسوية، حيث يكمن الدور الأول في كونها مالكاً ومشغلاً من خلال امتلاكها للبنية التحتية لأنظمة الدفع المختلفة وإدارتها وتشغيلها وفق ما تقتضيه المصلحة العامة. كما وتلعب دور المستخدم لهذه الأنظمة باعتبارها عضواً فاعلاً في النظام المصرفي والمالي وذلك لتنفيذ عملياتها مع القطاع المصرفي. ومن جهة أخرى، فقد سعت سلطة النقد لمواكبة كافة التطورات الحديثة في مجال نظم الدفع والمتمثل بتطوير دورها بالإشراف على أنظمة المدفوعات والتسوية.

ويعدّ هذا التقرير الأول من نوعه في فلسطين والذي يغطي بوجه عام موضوع الإشراف على أنظمة المدفوعات المختلفة، وقد اشتمل على خمسة محاور رئيسية وهي:

1. رصد أهم التطورات التي حصلت على البنية التحتية لأنظمة المدفوعات والتسوية في فلسطين خلال الفترة 2006-2013، والتي تتلخص بإطلاق نظام التسويات الفورية الإجمالية «براق»، تشكيل مجلس المدفوعات الوطني، إصدار قانون تسوية المدفوعات الوطني، مشروع ربط السوق المالي مع نظام براق، مشروع الرقم الدولي للحساب المصرفي - آيبان، ومشروع المفتاح الوطني.
2. تسليط الضوء على بعض المفاهيم والأدبيات والمبادئ الخاصة بالإشراف على أنظمة المدفوعات. وقد ارتأت سلطة النقد الفلسطينية التطرق في التقرير إلى هذا المحور كونه التقرير الأول الخاص بالإشراف على أنظمة الدفع كي يعطي فكرة مبسطة للقارئ دون الرجوع لمصادر أخرى.
3. التطرق إلى عملية استحداث وظيفة الإشراف على أنظمة المدفوعات في سلطة النقد، من حيث تشكيل الوحدة ووضع القواعد والمعايير والسياسات والاستراتيجيات والتعليمات.
4. استعراض النشاطات التي قامت بها وحدة الإشراف منذ تشكيلها بما يشمل تقييم أنظمة المدفوعات المدارة من قبل سلطة النقد، وتقييم أدوات الدفع، وتقييم الركائز الأساسية لنظام المدفوعات، والنشاطات المنجزة بما يخص شركات خدمات الدفع الإلكترونية.
5. استعراض أولويات العمل المستقبلي لوظيفة الإشراف على أنظمة المدفوعات.

1. نظام المدفوعات الفلسطيني

1.1 تعريف نظام المدفوعات

يعرف[1] «نظام المدفوعات» على أنه مجموعة الأدوات، والإجراءات، والقواعد الخاصة بعملية تحويل الأموال بين الأعضاء المشاركين في النظام (البنوك والمؤسسات المالية)، وذلك وفقا لاتفاقيات مبرمة بين كافة الأعضاء المشاركين بالنظام وبين مشغل النظام، حيث تتم عملية انتقال الأموال باستخدام بنية أساسية فنية وفقا لتقنيات متفق عليها.

"A payment system is a set of instruments, procedures, and rules for the transfer of funds between or among participants; the system includes the participants and the entity operating the arrangement. Payment systems are typically based on an agreement between or among participants and the operator of the arrangement, and the transfer of funds is affected using an agreed-upon operational infrastructure"

PFMI, CPSS-IOSCO, April 2012

Box 1 – Payment system definition

1.2 خطة التحول الاستراتيجي

بعد إقرار خطة سلطة النقد الاستراتيجية عام 2006 للتحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات، والتي تتضمن ضرورة وجود نظام مدفوعات كفؤ وفعال، واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في مجال تطوير وتحديث الأنظمة المصرفية وفق أفضل الممارسات العالمية، وذلك في إطار إنشاء وتهيئة بنية تحتية مصرفية متينة وشاملة، تخفض حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام. وبالتعاون مع البنك الدولي، اعتمدت سلطة النقد خطة لتطوير وتحديث نظام المدفوعات الفلسطيني تقوم على تسعة ركائز رئيسية لتشكل في مجملها نظام مدفوعات آمن وفعال. وتتمثل هذه الركائز في:

[1] ورقة المبادئ الأساسية لأنظمة المدفوعات، 2006- صندوق النقد العربي.

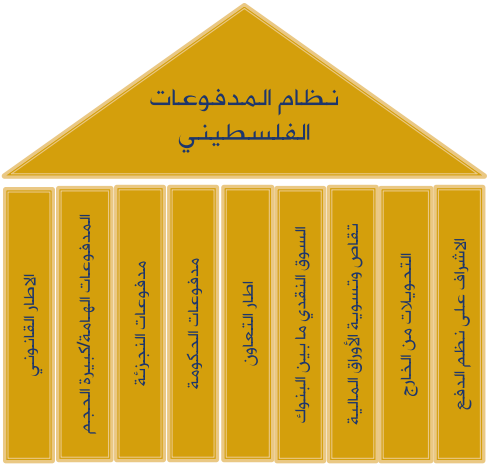

1. الإطار القانوني.
2. المدفوعات الهامة/ كبيرة الحجم.
3. مدفوعات التجزئة.
4. مدفوعات الحكومة.
5. إطار التعاون.
6. السوق النقدي بين البنوك.
7. ترتيبات التقاص والتسوية للأوراق المالية.
8. التحويلات من الخارج.
9. الإشراف على أنظمة المدفوعات.

تهدف عمليات تطوير وتحديث نظم المدفوعات الوطنية بشكل رئيس إلى ضمان تحقيق الاستقرار المالي والذي يعتبر دوراً رئيسيا ووظيفة هامة من أدوار ووظائف سلطة النقد الهادفة إلى تدعيم وتحقيق التنمية الاقتصادية.

1.3 تطوير البنية التحتية لأنظمة المدفوعات

أحرزت سلطة النقد خلال الفترة الماضية تقدما ملموساً في مجال تطوير أنظمة المدفوعات في الجهاز المصرفي، ويتضح ذلك من خلال استعراض التطورات التالية:

- إطلاق المرحلة الأولى من نظام التسويات الفورية الإجمالية «براق» في العام 2010، ليكون هذا النظام بمثابة العمود الفقري لأنظمة المدفوعات.
- إطلاق النسخة الأكثر تطوراً من نظام التسويات الفورية براق في العام 2011.
- تشكيل مجلس المدفوعات الوطني.
- إصدار قانون تسوية المدفوعات الوطني، ليمثل جزءً هاماً وأساسياً من الإطار القانوني الذي يحكم عمل نظم المدفوعات والإشراف عليها.
- بالإضافة إلى ذلك قامت سلطة النقد بالعمل على العديد من المشاريع التطويرية الهامة مثل:
  - مشروع ربط السوق المالي مع نظام براق وبذلك تتم تسوية عمليات السوق المالي من خلال نظام براق، وقد أدت عملية الربط إلى تخفيض الفترة الزمنية لعملية التسوية من خمسة أيام عمل إلى ثلاثة أيام عمل بالمرحلة الأولى، وفي بداية العام 2014 تم خفض عدد أيام التسوية إلى يومي عمل، مما كان له الأثر الإيجابي على التصنيف الدولي للسوق المالي.
  - مشروع الرقم الدولي للحساب المصرفي: ويهدف إلى التوافق مع المعايير الدولية لرقم الحساب المصرفي والصادرة عن منظمة الأيزو وتوصيات أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والذي يعد الخطوة الأساسية باتجاه تطبيق وأتمتة الحوالات.

- مشروع نظام المقاصة والذي يعد جزءاً أساسياً من مدفوعات التجزئة.
- مشروع المفتاح الوطني.
- المشاركة باللجان الخاصة بما يتعلق بأنظمة المدفوعات والتسوية والإشراف عليها مثل اللجان المنبثقة عن صندوق النقد العربي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الدولي وغيرها من اللجان.

وفي خضم التطورات السابق ذكرها حول طبيعة عمل وتشغيل أنظمة الدفع، كان لا بد لسلطة النقد من القيام بمهامها كمشرف على أنظمة الدفع والتسوية، وعليه فقد تم بتاريخ 2013/2/28 استحداث وحدة الإشراف على أنظمة المدفوعات لتقوم بمهامها المتمثلة وفق قرار مجلس الإدارة بوضع الأطر القانونية والتشريعية ورسم سياسات واستراتيجيات سلطة النقد في إدارة مخاطر أنظمة المدفوعات وتطويرها وتوسيع نطاق خدمات الدفع، وتوفير بيئة المنافسة المناسبة لخدمات الدفع، والتنسيق بهذا الخصوص مع الجهاز المصرفي وشركات الدفع.

1.4 واقع خدمات الدفع

بالرغم من حداثة النظام المصرفي الفلسطيني والتي كانت بداية انطلاقته في العام 1994، إلا أن سرعة نمو وتطور النظام المصرفي بشكل خاص، والتطور الهائل في وسائل الاتصال المرئية والمسموعة إضافة إلى ارتباط الاقتصاد الفلسطيني باقتصاديات بعض الدول قد ساهم بشكل مباشر بانتشار ونمو الخدمات المصرفية ووسائل الدفع غير النقدية وخصوصاً أدوات الدفع التقليدية مثل الشيكات والحوالات. وبالمقابل فقد أثّر غياب الإطار القانوني لخدمات الدفع سلباً على نمو خدمات الدفع الإلكترونية المتقدمة مثل البطاقات مسبقة الدفع، الهاتف المحمول، النقد الإلكتروني، وغيرها، وقد اقتصر تقديم خدمات الدفع الإلكترونية خلال الفترة الماضية على الجهات التالية:

- **المصارف:** وذلك من خلال البطاقات الدائنة والمدينة إضافة إلى نقاط البيع المنتشرة في مراكز البيع المختلفة وبعض خدمات الدفع المقدمة من خلال المواقع الإلكترونية للمصارف.
- **شركات خدمات الدفع:** حيث تتركز الخدمات التي تقدمها هذه الشركات على تسديد الفواتير الخاصة ببعض المؤسسات والشركات مثل فواتير الماء والكهرباء والاتصالات، شحن الهاتف الخلوي، تسديد أقساط التأمين، تسديد الأقساط الجامعية.

2. الإشراف على أنظمة الدفع

2.1 تمهيد

نود في هذا الجزء من التقرير، كونه التقرير الأول الخاص بالإشراف على أنظمة الدفع، أن نسلط الضوء على بعض المفاهيم والأدبيات والمبادئ الخاصة بالإشراف على أنظمة الدفع، حيث تم الرجوع إلى عدة مراجع مختلفة تمت الإشارة إليها في الجزء الأخير من التقرير.

2.2 تعريف الإشراف على أنظمة الدفع

هي إحدى الوظائف الرئيسية للبنك المركزي والتي تهدف إلى ضمان سلامة وكفاءة أنظمة الدفع والتسوية، وذلك من خلال متابعة هذه الأنظمة وتقييم عملها وإحداث التغيير عند اللزوم.

"Oversight of payment and settlement systems is a central bank function whereby the objectives of safety and efficiency are promoted by monitoring existing and planned systems, assessing them against these objectives and, where necessary, inducing change"
Central Bank oversight of payment and settlement systems, CPSS, May 2005

Box 2 – CB Oversight definition

2.3 أهداف الإشراف على أنظمة الدفع

1. تخفيض المخاطر النظامية[2]: بما أن أنظمة المدفوعات تعتبر إحدى المكونات الهامة في النظام المالي، فإنه تتوجب إدارة ومراقبة هذه الأنظمة بشكل سليم لخفض احتمال أو منع وقوع المخاطر النظامية التي تهدد هذه الأنظمة.
2. تعزيز السهولة والسلاسة: بما أن أنظمة المدفوعات تعتبر الأنظمة الوحيدة لتحقيق عمليات المقاصة والتسوية، فإن الفشل في هذه الأنظمة أو تعطُّل أحد مكوناتها سيعود بتأثيرات سلبية على القطاع المالي بشكل خاص وعلى الاقتصاد الكلي بشكل عام.
3. تعزيز ثقة العملاء: إن زيادة كفاءة وأمان أنظمة المدفوعات ستؤدي إلى زيادة ثقة العملاء، وبالتالي زيادة الإقبال على استخدام أدوات الدفع الإلكترونية.

[2] ينشأ هذا النوع من المخاطر عندما يواجه أحد أعضاء النظام مشكلة مالية في النظام تؤدي إلى عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية مما قد يؤدي إلى عدم قدرة أعضاء آخرين في النظام على الوفاء بالتزاماتهم المالية والذي قد يسبب سلسلة من المشاكل المالية المتعاقبة (تأثير الدومينو).

2.4 المبادئ الدولية حول الإشراف على أنظمة الدفع[3]

اعتمدت اللجنة الدولية لأنظمة الدفع والتسوية المنبثقة عن بنك التسويات الدولية بعض المبادئ الأساسية للإشراف الفعال على أنظمة الدفع والتسوية، وقد تم نشرها في تقرير[4] صادر عن بنك التسويات الدولي، وتنقسم هذه المبادئ إلى مجموعتين، هما:

- المبادئ العامة المتعلقة بالإشراف على أنظمة الدفع والتسوية.
- المبادئ المتعلقة بالتعاون الدولي في الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية.

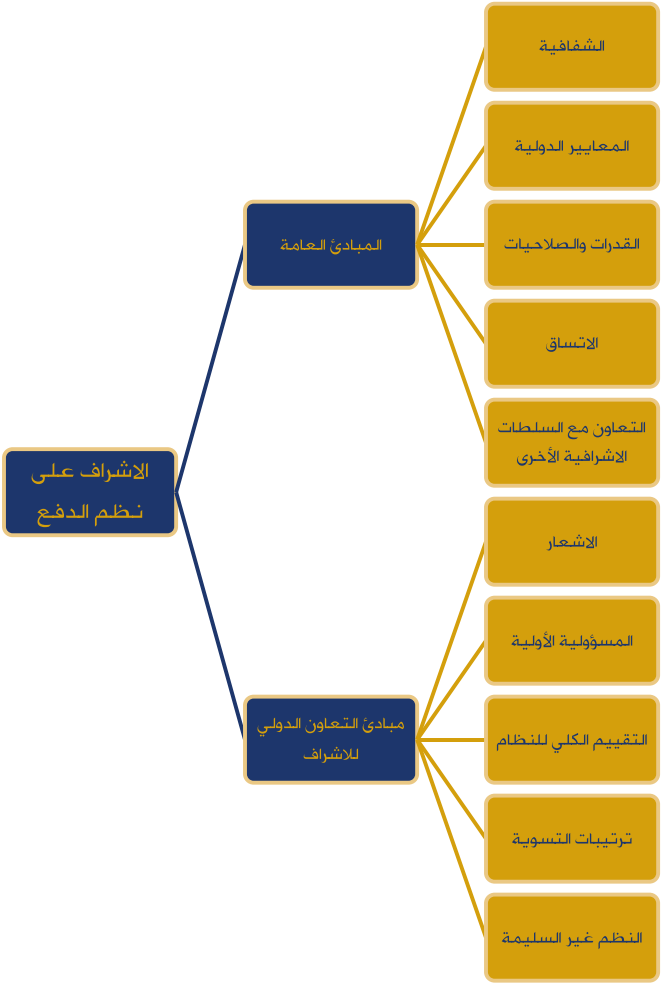

[3] مبادئ الإشراف على أنظمة المدفوعات والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- صندوق النقد العربي
[4] https://www.bis.org/publ/cpss68.htm

وتتمثل المبادئ العامة بما يلي:

المبدأ الأول: الشفافية

يتعين على البنوك المركزية وضع سياسات معلنة بشأن الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية، بما في ذلك معايير ومتطلبات هذه السياسات والأسس التي تحدد الأنظمة التي سيتم تطبيق هذه السياسات عليها.

المبدأ الثاني: المعايير الدولية

يتعين على البنوك المركزية تطبيق المعايير والمبادئ المتعارف عليها دوليا والمتعلقة بأنظمة الدفع والتسوية، كلما استلزم الأمر.

المبدأ الثالث: القدرات والصلاحيات

يتعين أن تمتلك البنوك المركزية الصلاحيات والقدرات اللازمة للقيام بمسؤوليات الإشراف على أنظمة الدفع بشكل كفؤ وفعال.

المبدأ الرابع: الاتساق

يتعين أن يتم تطبيق معايير الإشراف من قبل البنوك المركزية بشكل موحد ومتسق على أنظمة الدفع المتماثلة، بما في ذلك الأنظمة التي تشغّلها البنوك المركزية نفسها.

المبدأ الخامس: التعاون مع السلطات الإشرافية الأخرى

يتعين على البنوك المركزية أن تتعاون مع السلطات والبنوك المركزية الأخرى في سعيها لتحقيق سلامة وكفاءة أنظمة الدفع.

مبادئ التعاون الدولي في الإشراف:

المبدأ الأول: الإشعار

يتعين على كل بنك مركزي يتعامل مع أنظمة الدفع والتسوية متعددة العملات أو عبر الحدود، أن يعلم البنوك المركزية الأخرى التي قد تكون معنية باستخدامات وإدارة هذه الأنظمة.

المبدأ الثاني: المسؤوليات الأولية

يتعين أن تخضع أنظمة الدفع والتسوية متعددة العملات وعبر الحدود لإشراف البنك المركزي الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن النظام وهو في الغالب البنك المركزي للدولة التي يتواجد فيها النظام.

المبدأ الثالث: التقييم الكلي للنظام

يتعين على السلطات ذات المسؤولية الأولى التي تمارس الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية عبر الحدود أن تجري تقييماً دورياً للنظام ككل، ويجب أن تقوم بذلك باستشارة السلطات الإشرافية المعنية الأخرى.

المبدأ الرابع: ترتيبات التسوية

التأكد من كفاءة نظام التسوية وإجراءات معالجة فشل التسوية هي مسؤولية مشتركة لكافة السلطات الإشرافية المعنية والسلطات الإشرافية في دولة النظام.

المبدأ الخامس: النظم غير السليمة

يتعين على السلطات المعنية بالإشراف على نظام الدفع والتسوية متعددة العملات أو عبر الحدود في حال كان هناك شك في كفاءة النظام وسلامته أن تشير إلى ذلك ولا تشجع على استخدام هذا النظام أو توفير الخدمات له، من خلال تحديد الإجراءات أو الممارسات التي قد لا تكون سليمة والإعلان عنها.

2.5 مهام ومسؤوليات وظيفة الإشراف على أنظمة الدفع

تتلخص المهمة الأساسية لوظيفة الإشراف بتقييم أنظمة الدفع والتسوية والترابط والاتصال بين مشغل النظام ومستخدميه والعمليات التي تتم عبر هذه الأنظمة، بالإضافة إلى الإشراف على نظم تسوية الأوراق المالية لما لها من ترابط مع أنظمة الدفع الأخرى.

2.6 نطاق ومجالات الإشراف على أنظمة الدفع

يتوجب على البنك المركزي أن يحدد بشكل واضح نطاق ومجالات الإشراف على أنظمة الدفع وأنواع الأنظمة التي ستخضع لإشرافه، ويمكن أن يشمل نطاق الإشراف ما يلي:

1. أنظمة الدفع الهامة نظامياً، سواء المدارة من قبل البنك المركزي أو من جهات أخرى.
2. نظام مقاصة وتسوية معاملات الأوراق المالية.
3. أدوات الدفع غير النقدية المتعددة.
4. البنوك المراسلة ومؤسسات الحفظ الأمين.
5. الطرف الثالث المقدم لخدمات الدفع.

3.استحداث وظيفة الإشراف على أنظمة المدفوعات في سلطة النقد

3.1 الإطار القانوني

تم إصدار قرار بقانون رقم (17) لعام 2012 بشأن قانون تسوية المدفوعات الوطني الفلسطيني، حيث كان من أهم ما تضمنه هذا القانون وظيفة الإشراف على أنظمة الدفع، وهي المادة رقم (1/5) والتي تنص على أن «سلطة النقد هي المخولة حصرا بالإشراف على مقدمي خدمات الدفع وعلى سلامة وفعالية نظم المدفوعات لضمان تحقيق الاستقرار المالي». والذي وفر الغطاء القانوني اللازم لسلطة النقد لممارسة مهامها كمشرف على نظم المدفوعات.

3.2 الهيكل التنظيمي

في ضوء اعتماد قانون تسوية المدفوعات، قرر مجلس إدارة سلطة النقد استحداث وحدة الإشراف على أنظمة المدفوعات وإلحاقها بمكتب المحافظ بشكل مؤقت لتكون وظيفة مستقلة بذاتها، وتعتبر عملية استحداث الوحدة واستقلاليتها خطوة هامة تتوافق وأفضل الممارسات والمبادئ والمعايير الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالفصل بين الصلاحيات وعدم تضارب المصالح.
وبما أن هذه الوظيفة هي من الوظائف الأساسية في عمل سلطة النقد وتساهم بشكل كبير بتعزيز الاستقرار المالي، فإن تصور إدارة سلطة النقد هو تحويل هذه الوحدة إلى دائرة مستقلة تقع ضمن مجموعة الاستقرار المالي في هيكلية سلطة النقد.

3.3 الحوكمة

أنشأت سلطة النقد بالتعاون مع الجهاز المصرفي مجلسَ المدفوعات الوطني، ويتمتع هذا المجلس بطبيعة تشاورية وتوجيهية، ويرفع توصياته إلى سلطة النقد لاتخاذ الإجراءات المناسبة، ويكون مسؤولاً عن وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتطوير أنظمة المدفوعات وتحفيز التنسيق

والتعاون المستمر بين كافة الجهات العاملة في هذا القطاع، بما يكفل الحفاظ على عنصري الكفاءة والأمان. ويتكون المجلس من ممثلين عن سلطة النقد والمصارف وجمعية البنوك ويرأسه محافظ سلطة النقد.

علاوة على ذلك يلعب كل من مجلس إدارة سلطة النقد ودائرة نظم المدفوعات ووحدة الإشراف على أنظمة المدفوعات أدواراً خاصة بها لتساهم معاً بتعزيز أمان وكفاءة نظام المدفوعات.

3.4 معايير الإشراف

أكدت المبادئ والمعايير الدولية بما يخص دور الإشراف على أنظمة الدفع بالحد من المخاطر المتأصلة التي قد تواجه أنظمة المدفوعات، وهذه المبادئ مصممة بالأساس لأنظمة الدفع ذات المدفوعات الكبيرة. إلا أن عمل وحدة الإشراف في سلطة النقد يمتد ليشمل كذلك أنظمة مدفوعات التجزئة، وأدوات الدفع غير النقدية المتعددة، حيث أن سلامة وكفاءة عمل هذه الأنظمة يساهم بشكل كبير بتعزيز ثقة المستهلكين بأنظمة وأدوات الدفع، كما يساعد بالتوجه لاستخدامها وانتشارها وكذلك يعزز سلاسة وسهولة عمل تلك الأنظمة.

4. نشاطات وحدة الإشراف على أنظمة المدفوعات

4.1 إعداد قواعد ومعايير الإشراف على أنظمة المدفوعات

تم بالتعاون مع مجموعة نظم المدفوعات في البنك الدولي إعداد وثيقة الإطار العام لسياسة الإشراف على أنظمة المدفوعات، وتتضمن هذه الوثيقة كلاً من الأسس القانونية للإشراف وترتيبات التعاون اللازمة. بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية ونطاق وأدوات ونشاطات ومعايير الإشراف على أنظمة الدفع. يوضح الجدول التالي أهم المحاور الموجودة بهذه الوثيقة:

الغاية الاستراتيجية	• التأكد من سلامة وكفاءة أنظمة المدفوعات
أهداف الإشراف على أنظمة المدفوعات	• الحفاظ على سياسات سليمة لإدارة المخاطر في أنظمة المدفوعات • تعزيز وجود إطار قانوني وتنظيمي فعال • توفير الحماية الكافية لأعضاء ومستخدمي نظام المدفوعات • توسيع نطاق خدمات الدفع الإلكترونية • ضمان وجود بيئة تنافسية لخدمات الدفع
النطاق	• أنظمة المدفوعات الهامة/ كبيرة الحجم • أنظمة مدفوعات التجزئة • التحويلات من الخارج • مقاصة وتسوية الأوراق المالية • أي أنظمة وخدمات دفع جديدة في فلسطين
النشاطات	• المتابعة • التحليل والتقييم • إحداث التغيير • البحث والتطوير
الأدوات	• الإقناع الودي • التعليمات، الحوافز، والعقوبات • التعاون والحوار • جمع ومعالجة وتحليل البيانات • المشاركة في النظام

أعدت الوحدة خطتها الاستراتيجية للإشراف على أنظمة الدفع خلال العامين (2014-2015) وفق خارطة الطريق والتقارير التي تم إعدادها من قبل البنك الدولي، حيث تعتمد الخطة بشكل أساسي على المبادئ والمعايير الدولية الصادرة عن كل من بنك التسويات الدولي والبنك الدولي وخاصة تلك

الصادرة عن لجنة نظم المدفوعات والتسوية والمنظمة الدولية للأوراق المالية.

ومن أهم محاور الخطة المرسومة، يبرز موضوع التحول إلى دائرة كاملة المهام والصلاحيات، والمهام والمسؤوليات المحتملة في العامين القادمين. كما تغطي هذه الوثيقة المتطلبات اللازمة والتي تضمن تحقيق الأهداف وتنفيذ المهام المرجوة. تعتبر هذه الوثيقة أحد المراجع الرئيسية التي ستنبثق عنها خطة العمل السنوية لعام 2014 والموازنة المتوقعة، والكوادر البشرية، والاحتياجات التدريبية وغيرها.

وفيما يتعلق بخدمات الدفع، قامت الوحدة بوضع استراتيجية سلطة النقد المتعلقة بخدمات الدفع حيث تم مؤخراً اعتمادها من مجلس إدارة سلطة النقد لتعكس أهداف سلطة النقد التالية:

1. تعزيز الاستقرار المالي عبر تقليل المخاطر المتعلقة بعمل خدمات الدفع.
2. توفير خدمات دفع آمنة وفعالة وذات درجة عالية من حماية المعلومات والبيانات.
3. تقليص الاعتماد على النقد وتشجيع استخدام أدوات الدفع الإلكترونية.
4. مكافحة غسل الأموال والتأكد من تطبيق إجراءات اعرف عميلك.
5. توفير بيئة وبنية تحتية مفتوحة تضمن تكافؤ الفرص للجميع وتشجع التنافسية وتحد من احتكار تقديم خدمات الدفع.
6. تحقيق مبادئ الاشتمال المالي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لجميع قطاعات وفئات المجتمع وبتكلفة مناسبة.
7. تمكين المؤسسات والشركات المحلية وخصوصاً متوسطة وصغيرة الحجم منها من تحقيق القدرة التنافسية والنفاذية لمنتجاتها محلياً ودولياً.
8. المساهمة بتوفير فرص عمل جديدة ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

وفي ذات الإطار، تم إعداد التعليمات المنظمة لشركات وخدمات الدفع، وتشمل هذه التعليمات كلاً من التعليمات المنظمة للموافقة على ترخيص شركات وخدمات الدفع، وتغطي خدمات الدفع من خلال بطاقات مسبقة الدفع، وخدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول، وخدمات عرض وتسديد الفواتير، وخدمات الدفع عبر الانترنت من خلال استخدام بوابة الدفع الإلكترونية. وتجري حالياً مناقشة هذه التعليمات بصورة نهائية تمهيداً لاعتمادها ونشرها.

4.2 المتابعة والتقييم

4.2.1 تقييم الركائز الرئيسية لنظام المدفوعات

يرتكز نظام المدفوعات الفلسطيني، كما ورد سابقاً، على تسع ركائز رئيسة، حيث وضعت سلطة النقد خطة لتطبيق متطلبات هذه الركائز على مرحلتين، ومن المتوقع أن تنتهي سلطة النقد من استكمال جميع الركائز بنهاية عام 2016.

وعليه فقد قامت وحدة الإشراف بالاطلاع وتقييم الإنجازات المتحققة في هذا المجال، حيث كانت النتيجة وفقاً للجدول التالي:

البند	الركائز الرئيسية لنظام المدفوعات	الملاحظات	الإنجازات المتحققة
المرحلة الأولى (تنتهي بنهاية عام 2014)			
الركيزة 1	الإطار القانوني	- تم إقرار قانون تسوية المدفوعات الوطني. - جاري العمل على إصدار التعليمات والإجراءات المنظمة لشركات وخدمات الدفع. - جاري العمل على إصدار تعليمات تشغيل نظام براق (بالمراحل النهائية للاعتماد) - جاري العمل على مراجعة وتحديث تعليمات غرف المقاصة	أُنجز بشكل جزئي
الركيزة 2	المدفوعات الهامة/ كبيرة الحجم	تم إطلاق نظام التسويات الفورية الإجمالية "براق".	أُنجز بشكل كلي
الركيزة 3	مدفوعات التجزئة	- يتوفر بسلطة النقد نظام مقاصة للشيكات. - جاري العمل على إطلاق نظام مقاصة حديث. - جاري حالياً تنفيذ نظام تشغيل المفتاح الوطني. - لم يتم حتى الآن اتخاذ أي خطوات عملية لتنفيذ مدفوعات التجزئة من خلال الهاتف الخلوي. - هناك الكثير من العمل المطلوب لتعزيز خدمات الدفع من خلال البطاقات وغيرها من الأدوات.	أُنجز بشكل جزئي
الركيزة 4	مدفوعات الحكومة	- بحاجة إلى ترتيبات بين سلطة النقد والحكومة الفلسطينية، حيث لم يتم العمل على هذه الجزئية حتى الآن. - تم فتح حساب لوزارة المالية لدى سلطة النقد.	لم يتم إنجازه
الركيزة 5	إطار للتعاون	- تم تشكيل مجلس المدفوعات الوطني. - يجري التعاون مع جمعية البنوك في كافة المجالات ذات العلاقة. - بحاجة إلى تعزيز التنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.	أُنجز بشكل جزئي
المرحلة الثانية (تنتهي بنهاية عام 2016)			
الركيزة 6	السوق النقدي بين البنوك	- السوق النقدية بين البنوك فعالة وهناك ترتيبات بهذا الخصوص. - بحاجة إلى تطوير الاستخدام.	أُنجز بشكل كلي
الركيزة 7	ترتيبات التقاص والتسوية للأوراق المالية	- تم ربط مركز الإيداع للسوق المالي بنظام براق. - جار العمل حالياً بين سلطة النقد والحكومة على إصدار سندات حكومية من قبل وزارة المالية تديرها سلطة النقد نيابة عن الحكومة. - لم يتم العمل على نظام إدارة الأوراق المالية الحكومية لدى سلطة النقد.	أُنجز بشكل جزئي
الركيزة 8	التحويلات من الخارج	على سلطة النقد أن تقوم بعملية تسجيل وإحصاء التحويلات من الخارج (Stock-taking) بناء على التوصيات والمبادئ الدولية في هذا الخصوص.	لم يتم إنجازه
الركيزة 9	الإشراف على أنظمة المدفوعات	- تم إنشاء وحدة الإشراف على أنظمة المدفوعات. - جاري العمل على استكمال المهام والوظائف الخاصة بوظيفة الإشراف بالإضافة إلى بعض التعليمات والتشريعات الخاصة بها.	أُنجز بشكل جزئي

يتضح مما سبق أن من بين تسع ركائز رئيسة تشكل بمجملها نظام المدفوعات، فإن اثنتين من الركائز تم إنجازهما بشكل كلي، وخمسة ركائز أُنجزت بشكل جزئي، بينما لم يتم العمل على ركيزتين.

4.2.2 متابعة وتقييم إجراءات أنظمة المدفوعات المدارة من قبل سلطة النقد

قامت وحدة الإشراف على أنظمة المدفوعات خلال الفترة الماضية بدراسة الإجراءات والتعليمات النافذة التي تحكم عمل أنظمة المدفوعات التي تديرها سلطة النقد، وتم رفع النتائج والتوصيات بتقرير خاص لمحافظ سلطة النقد. وهذا التقرير سيتم إصداره بشكل دوري وعند الحاجة، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ التوصيات الموجودة بالتقارير الصادرة. ويمكن تلخيص أهم النقاط التي جاء عليها التقرير الخاص بالآتي:

1. تقييم المبادئ الأساسية للبنية التحتية للأسواق المالية وكذلك تقييم مسؤوليات السلطات تجاه تطبيق المبادئ: عكفت الوحدة في هذا التقرير على دراسة وتقييم مبدأي الأساس القانوني والحوكمة ووضع التوصيات اللازمة لامتثال أنظمة الدفع لتلك المبادئ. كما وضع التقرير بشكل مختصر تقييماً لمسؤوليات سلطة النقد تجاه تطبيق هذه المبادئ.
2. دراسة حول فشل أحد أعضاء النظام: احتوى التقرير على دراسة تم القيام بها، والتي تبين النتائج المترتبة على فشل عضو أو أكثر من الأعضاء في نظام المدفوعات بتغطية المراكز المالية على نظام المدفوعات. بالإضافة إلى تبيان خيارات تغطية المراكز المالية للأعضاء في نظام المدفوعات.
3. مراجعة سياسات سلطة النقد بالنسبة لمقاصة الشيكات العالية القيمة.
4. دراسة عمل نظام براق بوضعية الطوارئ كإجراء احتياطي حال وقوع مشاكل أو انقطاع بشبكة سويفت.
5. ونظراً لكون العديد من تعليمات دائرة المدفوعات لا زالت في مراحل التحديث والتطوير، فقد ارتأت الوحدة أن تقوم بمراجعتها تفصيلياً وتقييم التزام أعضاء نظام المدفوعات بها بعد مرور ثلاثة أشهر من صدورها وتعميمها.

4.2.3 تقييم نظام المقاصة الحالي

نظام المقاصة الحالي في سلطة النقد هو نظام تم تطويره داخليا، حيث تعتمد آلية العمل على مجاميع الشيكات المقدمة من كل بنك إلى البنوك الأخرى بالعملات الأربع المتداولة (الشيقل الإسرائيلي، الدولار الأمريكي، الدينار الاردني، واليورو)، ويتم بعد ذلك دمج ملفات البنوك واستخراج الكشوفات المالية من نظام المقاصة- الذي يعتمد على نظام التسوية متعددة الأطراف- بحيث تبين هذه الكشوفات الأثر المالي لكل بنك بعد جلسة المقاصة (دائن ومدين) لتتم بعد ذلك عمليات التسوية من خلال نظام براق.

وبالنظر إلى النظام الحالي فقد وُجدت العديد من المشاكل والمخاطر المترتبة على استخدامه، ومنها:

- يتم إرسال الملفات ما بين البنوك وسلطة النقد من خلال البريد الإلكتروني، وليس من خلال شبكة مغلقة ومحمية، و قد يؤدي ذلك إلى احتمالية تعرض النظام لمخاطر أمن المعلومات.

- يتم ترحيل نتائج المقاصة إلى نظام براق بشكل يدوي، ويتطلب ذلك جهداً ووقتاً بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية المرافقة لذلك.
- وجود النظام في سلطة النقد فقط وعدم وجود أي واجهة له في البنوك، مما يعني أن كافة العمليات من قراءة ملفات واستخراج التقارير والكشوفات وغيرها تتم في سلطة النقد، وهذا يتطلب بذل جهد وتحمل مسؤولية أكبر.
- عدم وجود آلية للتحقق من صحة البيانات المرسلة من قبل البنوك.

تقوم سلطة النقد بمعالجة المخاطر والمشاكل المترتبة على استخدام النظام الحالي للمقاصة وذلك من خلال العمل حالياً على تشغيل نظام مقاصة حديث ومتطور.

4.2.4 تقييم وتحليل أدوات الدفع

الشيكات: تعتبر الشيكات أكثر أدوات الدفع استخداماً بعد الدفع النقدي، وبالنظر إلى عدد الشيكات[5] المتداولة يتبين أنها في تزايد مستمر وذلك نتيجة للاعتماد الكبير على الشيكات في تسوية التعاملات التجارية اليومية واعتبارها أداة ائتمان آجلة الدفع إضافة إلى النمو والتوسع الاقتصادي.

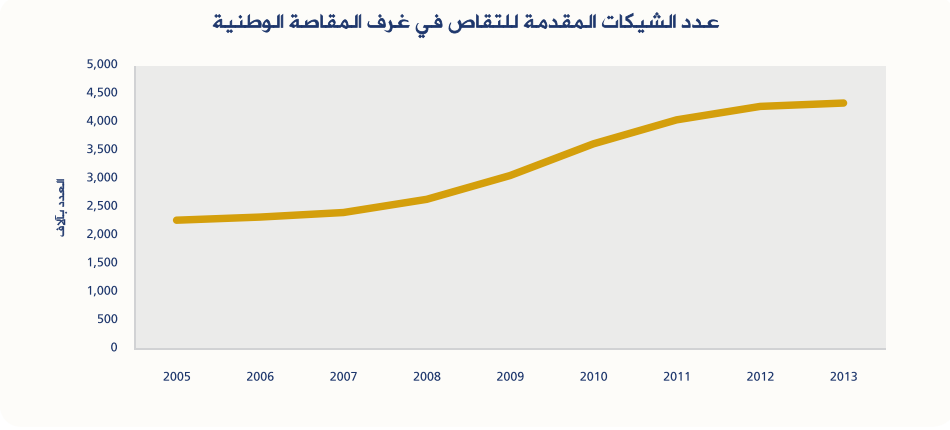

بيانات دائرة نظم المدفوعات

ونظراً لعدم وجود عملة وطنية، يتم تداول الشيكات بأربع عملات رئيسية (دينار أردني، دولار أمريكي، شيقل إسرائيلي، يورو) إلا أن مساهمة عملة الشيقل الإسرائيلي هي الأكبر من حيث أعداد وقيم الشيكات، وذلك كما هو موضح:

[5] تم الاعتماد على بيانات غرف المقاصة الوطنية فقط كمؤشر

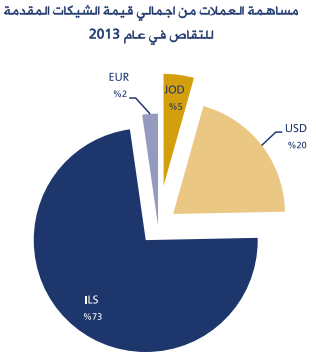

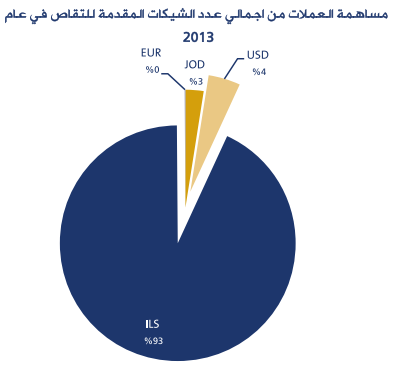

وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى أن أحد الأهداف الاستراتيجية لسلطة النقد هو خفض استخدام الشيكات كأداة دفع، والتحول قدر الإمكان لأدوات الدفع الإلكترونية الأكثر تطوراً وأمنا والأقل مخاطراً وكلفةً. وقد شهد استخدام الشيكات ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأعوام القليلة الماضية وتم في كثير من الأحيان استخدامها للمدفوعات الآجلة وتقسيط المشتريات بالإضافة إلى استخدامها في التسهيلات الائتمانية، وليس كأداة وفاء عند الاطلاع كما نصت عليه القوانين سارية المفعول حالياً في فلسطين، حيث أن الأعراف المصرفية السائدة تعتمد على تاريخ استحقاق الشيك لصرفه.

بطاقات الدفع: يلاحظ من الرسوم البيانية التالية (المصدر: دائرة الرقابة والتفتيش – سلطة النقد) أن جميع المؤشرات الخاصة ببطاقات الدفع من أجهزة صراف آلي ونقاط بيع وبطاقات الدفع والعمليات المنفذة في ارتفاع مستمر مما يعكس نمواً في توجه الأفراد في المجتمع لاستخدام بطاقات الدفع الإلكترونية، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فإن نسبة استخدام بطاقات الدفع ما زالت متدنية بالمقارنة مع عمليات الدفع النقدي أو الشيكات.

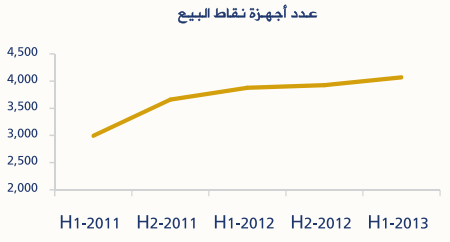

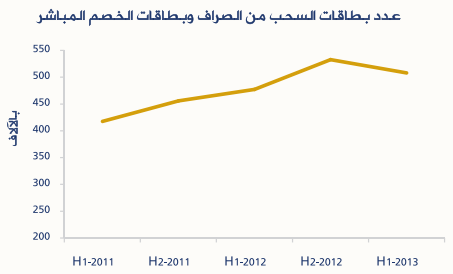

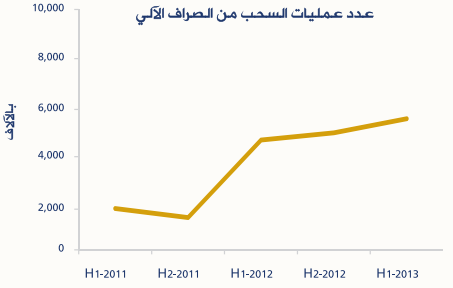

بالنظر إلى التوزيع الجغرافي لعدد الصرافات الآلية المنتشرة في الأراضي الفلسطينية، يتبين وجود تركز عالٍ في محافظات دون غيرها، فعلى سبيل المثال يوجد لكل عشر آلاف مواطن 4.3 صراف آلي في محافظة رام الله، بينما يوجد لكل عشرة آلاف مواطن 0.9 صراف آلي في محافظة الخليل.

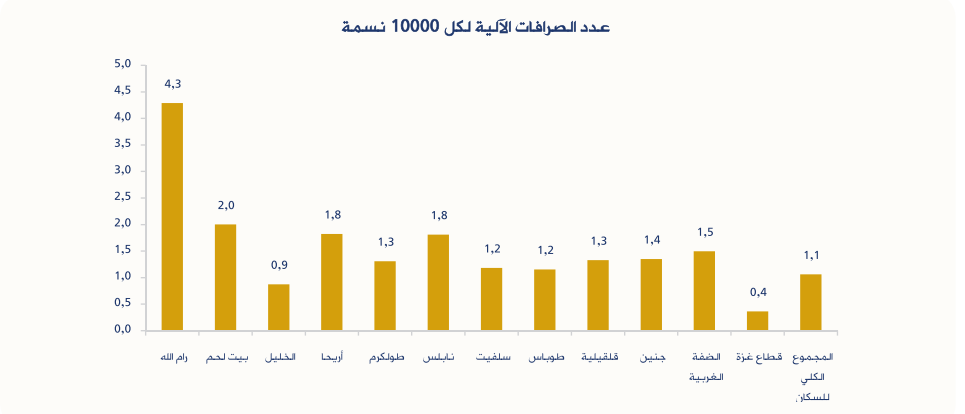

كما ينطبق التحليل على توزيع وانتشار نقاط البيع، فعلى سبيل المثال فإن عدد نقاط البيع لكل عشرة آلاف مواطن في محافظة رام الله هي 40.1 وفي محافظة الخليل هي 3.7 نقطة بيع لكل عشرة آلاف مواطن.

مما سبق يمكن استنتاج بعض العوامل المؤثرة على انتشار أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع.

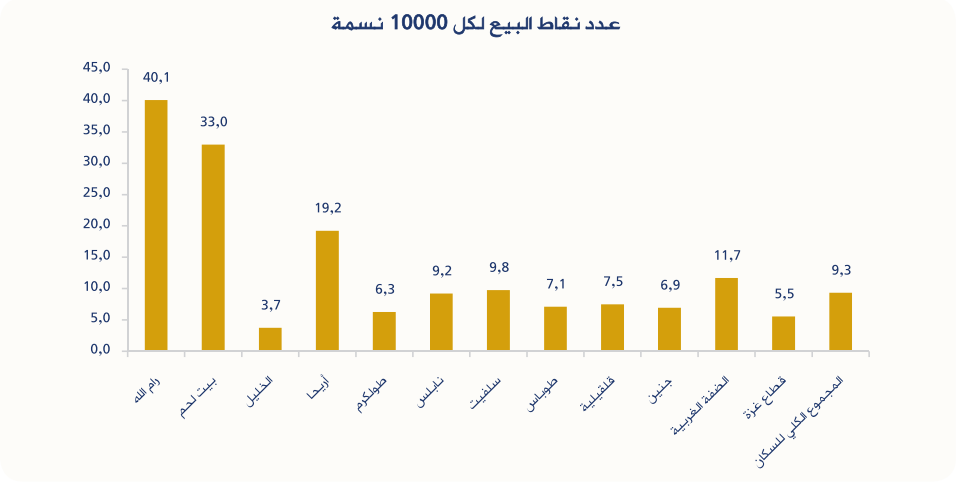

منها على سبيل المثال:

- **السياحة:** من المعروف أن كلا من محافظات رام الله وأريحا وبيت لحم تشهد إقبالاً سياحيا أكثر من بقية المحافظات، ومن الملاحظ أن انتشار أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في هذه المحافظات أكثر من غيرها.
- **فئة الموظفين:** قد يكون تركز الموظفين في محافظة رام الله أحد الأسباب الرئيسية لهذا الانتشار الكبير في أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع مقارنة مع بقية المحافظات.
- **الحركة التجارية والاقتصادية:** من الملفت للنظر أن حجم الحركة التجارية والاقتصادية ليس أهم العوامل المؤثرة في انتشار نقاط البيع. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تدني نسبة الانتشار في كل من محافظتي الخليل ونابلس، حيث أن هاتين المحافظتين تشهدان أكبر حركة تجارية واقتصادية.
- **العوامل الثقافية:** قد يكون للعوامل الثقافية والوعي باستخدام أدوات الدفع الإلكترونية الأثر الأكبر في مدى انتشار أجهزة الصراف ونقاط البيع.
- **إجراءات الاحتلال الإسرائيلي:** فعلى سبيل المثال، فإن القطاع المصرفي يواجه مصاعبَ كبيرةً من قبل سلطات الاحتلال لإدخال أجهزة صراف آلي إلى قطاع غزة.

الحوالات: يعتبر نظام التسويات الفورية «براق» والمعمول به في سلطة النقد، العمودَ الفقري للمدفوعات، حيث يتم من خلاله تنفيذ الحوالات البنكية والشخصية وغيرها من العمليات، كما يتم من خلاله تسوية المدفوعات لبقية الأنظمة مثل تسوية عمليات مركز الإيداع في السوق المالي ونتائج مقاصة الشيكات.

من الملاحظ أن هناك ارتفاعاً متزايداً في استخدام نظام براق في عمليات التحويل الداخلي بين

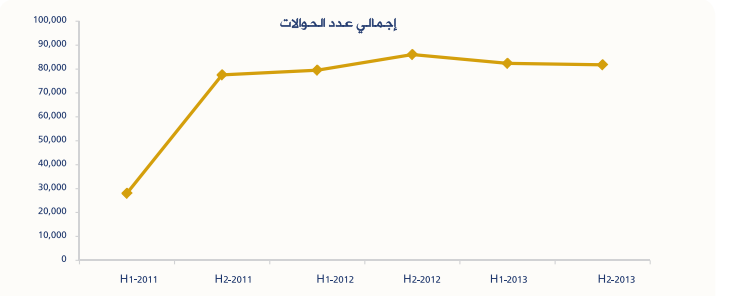

البنوك (مصدر البيانات: دائرة نظم المدفوعات – سلطة النقد)، حيث كانت الحوالات الشخصية سابقا تتم من خلال غرف المقاصة، وبعد إطلاق نظام براق، تم تحويل جميع الحوالات التي تزيد قيمتها عن عشرة آلاف لكل عملة متداولة لتتم تسويتها من خلال نظام براق. وبتاريخ 2011/7/2 تم وقف تعامل غرف المقاصة مع جميع الحوالات على أن تتم تسويتها من خلال نظام براق فقط.

وبالنظر إلى مساهمة العملات من إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال نظام براق في العام 2013، يتبين أن عملة الشيقل الإسرائيلي تستحوذ كذلك على أعلى نسب مساهمة، ولكن بشكل أقل من مساهمتها من الشيكات المقدمة إلى غرف المقاصة الوطنية، وذلك لأن الشيقل هو العملة الرئيسية المعتمدة للمعاملات التجارية في الأسواق.

يأتي الاستخدام الكبير لعملة الشيقل الإسرائيلي في أدوات الدفع المختلفة نتيجة لعدم وجود عملة وطنية وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، الذي جعل معظم المعاملات التجارية والاقتصادية اليومية تتم بعملة الشيقل سواء الدفع النقدي أو غير ذلك من الأدوات.

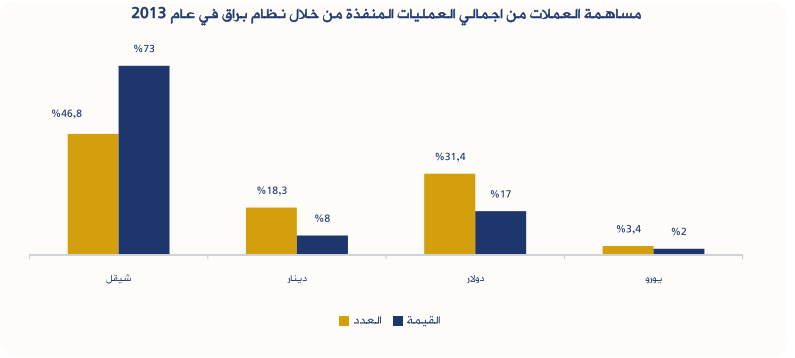

4.3 العوامل المؤثرة على حجم الدفع النقدي

يعتبر النقد من أكثر وسائل الدفع شيوعاً في العالم عموماً، وينطبق هذا على الوضع في فلسطين. ويمثل استخدام النقد أحد العقبات الكبيرة في عمل نظام المدفوعات الإلكتروني. ويمكن حصر المؤثرات على استخدام النقد من خلال تطبيق المعايير المستخدمة في دراسة[6] تم إعدادها في عدد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا وغيرها.

وقد قامت وحدة الإشراف على أنظمة المدفوعات في سلطة النقد بتحليل هذه العوامل والمؤثرات ودراستها في فلسطين. وفيما يلي نجمل هذه المؤثرات والجوانب التي تؤثر بها.

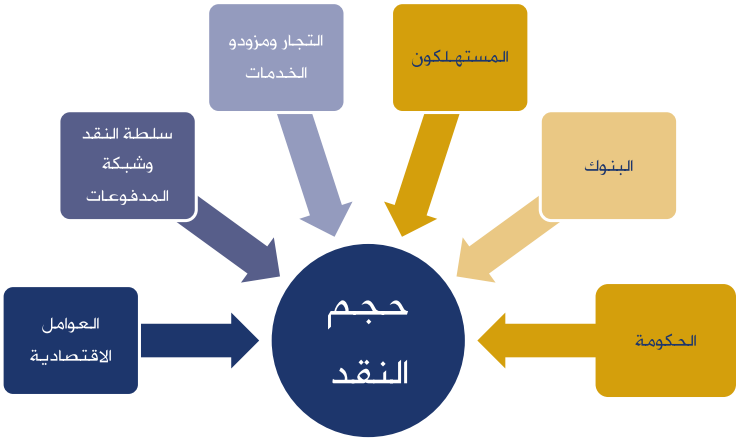

[6] Payment Innovation and the Use of Cash – Prepared by: Market Platform Dynamics in Jun 2013.

العوامل الاقتصادية

- الاستقرار السياسي والاقتصادي
- معدلات البطالة
- مصادر النقد من الفلسطينيين المقيمين أو العاملين في أراضي 1948

سلطة النقد وشبكة المدفوعات

- الجهود المبذولة لتقليل استخدام الدفع النقدي: هناك جهود تبذل من قبل سلطة النقد من أجل تشجيع خدمات الدفع الإلكترونية وذلك من خلال توفير البنية التحتية وتشجيع الأفراد والشركات والبنوك.
- تعدد العملات في السوق الفلسطيني: أدى إلى تجنب العمليات الإلكترونية بسبب تفاوت أسعار صرف العملات لدى مزودي خدمات الدفع.
- التوزيع الجغرافي لبطاقات الدفع ونقاط البيع: حيث أن توسعها وانتشارها يساهم بانتشار المدفوعات الإلكترونية.
- الدفع من خلال الهاتف المحمول: يمكن تعزيز خدمات الدفع الإلكترونية من خلال تطبيق أنظمة الدفع من خلال الهاتف المحمول نظراً للانتشار الكبير لأجهزة الهاتف المحمول الذكية.

التجار ومزودو الخدمات

- تكلفة قبول استخدام المدفوعات الإلكترونية: تشكل تكلفة قبول استخدام المدفوعات الإلكترونية لدى التجار أحد العوائق.
- الانتقال إلى المدفوعات الإلكترونية في قطاع يعتمد على الدفع النقدي بشكل كبير ولا يشكل امتلاك نقطة بيع تقبل البطاقات الإلكترونية ميزة تنافسية.
- الاتجاه لإعادة أموال نقدية في نقاط البيع: حيث أن اضطرار التاجر لإعادة أموال نقدية في حال تفعيل خدمات إعادة النقد Cash-Back نتيجة العمليات في نقاط البيع قد يشكل عائقاً لانتشار المدفوعات الإلكترونية.

المستهلكون

- انتشار الهواتف الذكية: نسبة انتشار الهواتف الذكية في ارتفاع مستمر مما يعزز فرصة توفير خدمات دفع متقدمة من خلال الهاتف المحمول.
- نسبة الأفراد المتعاملين مع البنوك: وهذا العامل في تزايد مستمر في إطار مجهودات سلطة النقد ومبادرات الاشتمال المالي.
- ثقافة المجتمع في استخدام الدفع النقدي: وهذا العامل يحتاج إلى تكاتف جهود سلطة النقد والبنوك في توعية الجمهور بمزايا وفوائد استخدام أدوات الدفع، وكذلك مستوى

الكفاءة والأمان الذي تقدمة هذه الأدوات. حيث أن حجم العمليات من خلال البطاقات، على سبيل المثال، في تزايد مستمر، ولكن معدل الزيادة ما زال منخفضاً مقارنةً بالدول المحيطة.

- تعدد العملات وتفاوت أسعار صرف العملات كما تمت الإشارة سابقاً.

البنوك

- انتشار وتوفير أجهزة الصراف الآلي: يتضح من خلال الاطلاع على البيانات السابق ذكرها بخصوص أجهزة الصراف الآلي وجود تفاوت بتوزيع الأجهزة المنتشرة في المحافظات المختلفة.
- تطبيق أنظمة الدفع من خلال الهاتف المحمول: تم التطرق إلى هذا النوع من خدمات الدفع سابقاً وتم تكراره كونه مسؤولية مشتركة لأكثر من طرف.
- فرض عمولات أو قيود على عمليات السحب والإيداع النقدي: وهي إحدى الطرق التي يمكن من خلالها تحفيز استخدام أدوات الدفع الإلكترونية عوضاً عن السحب/الإيداع النقدي. لكن من المبكر التوصية بهذا الإجراء لما له من تبعات على الجمهور إضافة إلى ضرورة توفير البدائل قبل تطبيق مثل هذه الإجـراءات، علماً بأنه يجوز للمصارف فرض رسوم على العملاء على عمليات السحب والإيداع النقدي، ولكن على المبالغ المرتفعة التي تزيد عن 30 ألف دولار أمريكي للسحب النقدي و20 ألف دولار أمريكي للإيداع النقدي.

الحكومة

تمتلك الحكومة العديد من الفرص التي يمكن استغلالها لتعزيز عمليات الدفع الإلكتروني والاستغناء عن عمليات الدفع النقدي. وقد تكون هناك حاجة إلى إطار تعاون بين الحكومة وسلطة النقد في هذا المجال. ونذكر هنا على سبيل المثال:

- جهود الحكومة لتقليل استخدام الدفع النقدي مثل تحصيل مدفوعات الحكومة إلكترونياً.
- دفع الخدمات الاجتماعية للمستفيدين منها من خلال بطاقات إلكترونية ذات قيم محفوظة
- التشريعات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات الدفع الإلكترونية مثل قانون المعاملات الإلكترونية.

التوصيات

- تهيئة البنية التحتية اللازمة لأدوات الدفع الإلكتروني من أنظمة وتشريعات وتعليمات، وهذا الدور يجب أن تلعبه سلطة النقد والبنوك وشركات خدمات الدفع، وشركات الهاتف المحمول، وغيرها.
- زيادة الوعي بمجال الدفع الإلكتروني: وتعتبر هذه مسؤولية مشتركة بين سلطة النقد والبنوك ومزودي خدمات الدفع.

- أن تكون رسوم وعمولات خدمات الدفع الإلكترونية واضحة وعادلة. وتقع مسؤولية ذلك على سلطة النقد بالدرجة الأولى والبنوك وشركات خدمات الدفع.
- أن يقوم مزودو خدمات الدفع والبنوك بتشجيع الزبائن على حمل بطاقات الدفع واستخدامها من خلال الحملات والعروض التشجيعية.
- تعزيز انتشار نقاط البيع وتشجيع التجار على قبول الدفع من خلال بطاقات إلكترونية. ويعد هذا البند مسؤولية مشتركة بين سلطة النقد والبنوك ومزودي خدمات الدفع من الشركات الخاصة.
- على سلطة النقد العمل مع الحكومة لتوفير بدائل دفع إلكترونية للتحصيل النقدي للرسوم والمدفوعات الحكومية المختلفة.
- على سلطة النقد تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجال المدفوعات الإلكترونية.
- تشجيع الحلول البسيطة والخلاقة في مجال خدمات الدفع.

4.4 خدمات الدفع

يشهد قطاع خدمات الدفع نشاطاً ملحوظاً باتجاه إنشاء شركات خدمات أو إدخال خدمات جديدة بما يعزز انتشار أدوات الدفع الحديثة. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، تم خلال النصف الثاني من العام 2013 منح ثلاث شركات موافقة مبدئية على تسجيل شركة خدمات دفع لدى وزارة الاقتصاد الوطني، ومن المتوقع استلام بعض الطلبات الأخرى خلال الفترة القادمة وخصوصاً بعد إصدار تعليمات ترخيص شركات وخدمات الدفع.

كما عقدت سلطة النقد خلال الفترة الماضية العديد من الاجتماعات مع بعض شركات خدمات الدفع العاملة قبل صدور قانون تسوية المدفوعات الوطني، وذلك بهدف التواصل مع إدارة هذه الشركات والاطلاع على طبيعة وحجم الخدمات التي تقدمها والخطط المستقبلية بالخصوص.

5. أولويات العمل المستقبلي

تتطلع وحدة الإشراف على أنظمة المدفوعات إلى القيام بالعديد من المهام وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة لعملها وفق ما ورد بقرار مجلس إدارة سلطة النقد. فبالإضافة إلى القيام بجميع الأعمال الروتينية التي تخص وظيفة الإشراف على أنظمة المدفوعات، فإن هناك بعض المواضيع الهامة والحيوية والتي تتوافق مع الخطة الإستراتيجية للوحدة، ومن أهم هذه المواضيع:

5.1 التحويلات من الخارج

يعتبر الدخل المحول من الخارج (تعويضات العاملين ودخل الاستثمار) أحد مصادر التمويل الأساسية لعجز الميزان التجاري. يُشار إلى أن الجزء الأكبر من هذا الحساب في فلسطين يرتبط بدرجة أساسية بتعويضات العاملين، والتي شكلت حوالي 90% من صافي الدخل المحول من الخارج خلال عام 2012 (التقرير السنوي 2012، سلطة النقد الفلسطينية).

يعتبر موضوع التحويلات من الخارج أحد الركائز التسعة الرئيسية التي تشكل نظام المدفوعات الوطني، وعملية قيد وتسجيل وجرد هذه التحويلات من المهام الموكلة لسلطة النقد. ستقوم وحدة الإشراف على أنظمة المدفوعات في هذا المجال بوضع تصور لإمكانية الإشراف على تنفيذ مهام سلطة النقد في هذا الخصوص وذلك بتطبيق المبادئ العامة الخاصة بالتحويلات (CPSS/WB General Principles for International Remittances Services). وخاصة مع العلم بأن عملية حساب التحويلات تعتمد على المسوح التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وليس على بيانات دقيقة تُؤخذ من البنوك. وينتظر أن يؤدي الإحصاء الدقيق لهذه التحويلات من سجل البنوك إلى زيادة الثقة بصحة بيانات هذا البند الهام بميزان المدفوعات الفلسطيني.

5.2 الإعداد لاستحداث دائرة خاصة بالإشراف على أنظمة المدفوعات

حيث يمثل هذا الجزء رؤية إدارة سلطة النقد في تحويل وحدة الإشراف على أنظمة الدفع إلى دائرة ضمن مجموعة الاستقرار المالي في هيكلية سلطة النقد. وبناءً على ذلك ستقوم الوحدة في هذا المجال بإعداد هيكلية الدائرة التفصيلية ومهامها ومسؤولياتها والشواغر والمتطلبات الوظيفية والوصف الوظيفي لكل موظفي الدائرة وذلك بالتنسيق مع الدوائر المعنية في سلطة النقد.

5.3 تقييم المبادئ الأساسية للبنية التحتية للأسواق المالية

لعل من أهم الأعمال الموكلة إلى وظيفة الإشراف على أنظمة المدفوعات هي تقييم مدى توافق نظم المدفوعات مع المبادئ والمعايير الدولية الموضوعة والخاصة بالبنية التحتية للأسواق المالية. وستقوم الوحدة بالفترة القادمة بتحليل كل المعايير بشكل تفصيلي وبناءً على المنهجية الدولية الموضوعة من قبل بنك التسويات الدولية.

5.4 تعزيز أسس التعاون

بما يضمن تنسيق آليات التعاون الداخلي بين وحدة الإشراف على أنظمة المدفوعات وبين أعمال الدوائر الأخرى ذات العلاقة بسلطة النقد. وتعزيز علاقات التعاون الخارجي مع الهيئات والسلطات الأخرى مثل هيئة سوق رأس المال والجهاز المصرفي وشركات خدمات الدفع.

5.5 متابعة وتقييم عمل وإجراءات أنظمة الدفع

تعكف وحدة الإشراف على أنظمة المدفوعات على الاستمرار بعملية متابعة وتقييم أنظمة الدفع بشكل متواصل، وذلك للحد من المخاطر التي قد تترتب على عمل وإجراءات الأنظمة، ورفع التقارير الخاصة لعملية المتابعة والتقييم للإدارة العليا في سلطة النقد.

5.6 خدمات الدفع

وفيما يتعلق ببند خدمات الدفع، تتركز الجهود بالفترة المقبلة على بعض محاور خدمات الدفع التي تتمثل بالتالي:

1. إعداد واعتماد التعليمات الخاصة بترخيص شركات وخدمات الدفع.
2. متابعة تصويب الأوضاع القانونية لشركات خدمات الدفع العاملة قبل صدور القرار رقم (17) بخصوص قانون تسوية المدفوعات الوطني.
3. استقبال ودراسة طلبات ترخيص شركات خدمات الدفع الجديدة المقدمة لسلطة النقد، وكذلك أي خدمات دفع جديدة ترغب الشركات بطرحها في الأسواق.
4. دراسة وسائل وأدوات الدفع الحديثة وتقييمها.

6. الملاحق

ملحق 1 مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية: Principles for Financial Market Infrastructures PFMIs

أولا: المبادئ الخاصة بالتنظيم العام.

المبدأ الأول

الأساس القانوني (Legal Basis): يجب أن يكون للبنية التحتية للأسواق المالية أساس قانوني قوي وواضح وشفاف وقابل للتطبيق لكل جوانبها المادية الخاصة بأنشطتها وذلك في جميع السلطات المعنية.

المبدأ الثاني

الحوكمة (Governance): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن تكون لديها ترتيبات حوكمة واضحة وشفافة تعزز سلامتها وكفاءتها، وتدعم استقرار النظام المالي على نطاق واسع، وغيرها من الاعتبارات ذات الصلة بالمصلحة العامة وأهداف الجهات المعنية.

المبدأ الثالث

إطار الإدارة الشاملة للمخاطر (Framework for the Comprehensive Management of Risks): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن يكون لديها إطار سليم وشامل لإدارة المخاطر القانونية والائتمانية والسيولة والعمليات، وغيرها من المخاطر.

ثانياً: المبادئ الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان والسيولة.

المبدأ الرابع

مخاطر الائتمان (Credit Risk): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية قياس ومراقبة وإدارة التعرضات الائتمانية للمشاركين بشكل فعال والتي تنشأ عن عمليات الدفع والتقاص والتسوية، كما يجب على البنية التحتية للأسواق المالية الحفاظ على موارد مالية كافية لتغطية التعرض الائتماني لكل مشارك بشكل كامل مع وجود درجة عالية من الثقة. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تحافظ الأطراف الوسيطة (Central Counterparties CCP) والمشاركة في الأنشطة ذات المخاطر الأكثر تعقيدا أو ذات الأهمية النظامية في سلطات متعددة على موارد مالية إضافية كافية لتغطية مجموعة واسعة من السيناريوهات السيئة المحتملة التي ينبغي أن تشمل، ولا تقتصر على، تعثر عضوين اثنين والشركات التابعة لهم والتي من شأنها أن تتسبب بأكبر التعرضات الائتمانية الكلية في ظروف سوق حرجة.

المبدأ الخامس

الضمانات (Collateral): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية والتي تتطلب ضمانات لإدارة التعرضات الائتمانية لها أو للمشاركين بها أن تقبل ضمانات مع مخاطر سوق وائتمان وسيولة منخفضة، كما يجب على البنية التحتية للأسواق المالية تحديد وإلزام نسب الخصم وحدود التركيز.

المبدأ السادس

الهامش (Margin): يجب على الأطراف الوسيطة CCP تغطية تعرضاتها الائتمانية للأعضاء ولكل المنتجات وذلك عن طريق نظام هامش فعال ومبني على أساس المخاطر ومراجعتها بانتظام.

المبدأ السابع

مخاطر السيولة (Liquidity Risk): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية قياس ومراقبة وإدارة مخاطر السيولة لديها بشكل فعال، كما يجب على البنية التحتية للأسواق المالية الحفاظ على موارد سيولة كافية من جميع العملات المعنية والتي لها تأثير نفس اليوم، وعندما يكون مناسبا، تسوية التزامات الدفع خلال نهار نفس اليوم أو لعدة أيام مع وجود درجة عالية من الثقة في إطار مجموعة واسعة من السيناريوهات السيئة المحتملة التي ينبغي أن تشمل، وألا تقتصر على التعثر لمشترك واحد والشركات التابعة له التي من شأنها أن تولد أكبر التزام للسيولة الإجمالية للبنية التحتية للأسواق المالية في ظروف السوق الحرجة ولكن بشكل فعال.

ثالثاً: المبادئ الخاصة بالتسوية.

المبدأ الثامن

نهائية التسوية (Settlement Finality): على البنية التحتية للأسواق المالية توفير تسوية نهائية واضحة ومؤكدة وذلك كحد أدنى بحلول نهاية تاريخ الاستحقاق، وعلى البنية التحتية للأسواق المالية ضرورة أو أفضلية توفير تسوية نهائية نهارية أو فورية.

المبدأ التاسع

التسويات النقدية (Money Settlements): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية تنفيذ تسوياتها النقدية من خلال أموال البنك المركزي عندما يكون ذلك متاحاً وعملياً، وفي حال عدم استخدام أموال البنك المركزي بعمليات التسوية ينبغي على البنية التحتية للأسواق المالية فرض رقابة صارمة على مخاطر السيولة والائتمان الناجمة عن استخدام أموال البنوك التجارية من اجل تقليلها.

المبدأ العاشر

التسليم المادي (Physical Deliveries): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن تحدد بوضوح التزاماتها فيما يتعلق بتسليم الأدوات المادية أو السلع كما يجب تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر المصاحبة للتسليم المادي.

رابعا: المبادئ الخاصة بمراكز إيداع الأوراق المالية وأنظمة تسوية قيمة التبادل.

المبدأ الحادي عشر

مراكز إيداع الأوراق المالية (Central Securities Depositories CSDs): يجب على أنظمة مراكز إيداع الأوراق المالية CSDs أن تكون لديها القواعد والإجراءات المناسبة للمساعدة على ضمان نزاهة إصدار الأوراق المالية، وتقليل وإدارة المخاطر المتعلقة بالحفظ الأمين وتبادل الأوراق المالية كما يجب على CSD الحفاظ على الأوراق المالية المجمدة أو غير المادية (اللاورقية) لنقلها عن طريق نظام حجز الأوراق المالية.

المبدأ الثاني عشر

أنظمة تسويات القيم المتبادلة (Exchange of Value Settlement Systems): إذا كانت البنية التحتية للأسواق المالية تقوم بتسوية التزامين مرتبطين (على سبيل المثال، الأوراق المالية أو معاملات الصرف الأجنبي) فإنه يجب القضاء على المخاطر المتعلقة بتسوية القيم المتبادلة بواسطة اشتراط التسوية النهائية لالتزام معين بناء على التسوية النهائية لالتزام آخر.

خامسا: المبادئ الخاصة بإدارة التعثر.

المبدأ الثالث عشر

قواعد وإجراءات تعثر المشاركين (Participant Default Rules and Procedures): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن تكون لديها قواعد وإجراءات فعالة وواضحة المعالم لإدارة تعثر المشاركين كما ينبغي تصميم هذه القواعد والإجراءات لضمان أن البنية التحتية للأسواق المالية يمكن أن تتخذ إجراءات في الوقت المناسب لاحتواء الخسائر وضغوط السيولة والاستمرار في الوفاء بالتزاماتها.

المبدأ الرابع عشر

الفصل والقابلية (Segregation and Portability): يجب على الأطراف الوسيطة CCP أن تكون لديها القواعد والإجراءات التي تمكن من الفصل والنقل لمراكز عملاء المشاركين والضمانات المقدمة إلى الأطراف الوسيطة CCP فيما يتعلق بتلك المراكز.

سادسا: المبادئ الخاصة بإدارة مخاطر الأعمال والمخاطر التشغيلية.

المبدأ الخامس عشر

إدارة مخاطر الأعمال (General Business Risk): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر في الأعمال العامة، والاحتفاظ بما يكفي من صافي الموجودات السائلة التي تمول بالأسهم لتغطية الخسائر المحتملة في الأعمال العامة حتى تتمكن من مواصلة العمليات والخدمات إذا كانت تلك الخسائر متحققة، علاوة على ذلك ينبغي أن يكون صافي الموجودات السائلة كافيا في جميع الأوقات لضمان التعافي أو التباطؤ التدريجي والمنظم للعمليات والخدمات المهمة والحرجة.

المبدأ السادس عشر

مخاطر الحفظ والاستثمار (Custody and Investment Risk): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية حماية الأصول الخاصة بها وبالمشاركين والتقليل من مخاطر الخسارة والتأخير في الوصول إلى هذه الأصول، كما يجب أن تكون استثمارات البنية التحتية للأسواق المالية في أدوات ذات مخاطر ائتمانية وسوقية وسيولة قليلة.

المبدأ السابع عشر

المخاطر التشغيلية (Operational Risk): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية تحديد المصادر المحتملة للمخاطر التشغيلية على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتخفيف من آثارها من خلال استخدام الأنظمة والسياسات والإجراءات والضوابط المناسبة، كما ينبغي تصميم أنظمة لضمان وجود درجة عالية من الثقة بالأمن والتشغيل، وأن تكون لديها قدرة استيعابية كافية، ويجب على إدارة استمرارية العمل أن تهدف إلى تحقيق التعافي الفوري للعمليات والوفاء بالتزامات البنية التحتية للأسواق المالية، بما في ذلك حال حدوث خلل كبير أو واسع النطاق.

سابعا: المبادئ الخاصة بالوصول.

المبدأ الثامن عشر

متطلبات المشاركة والوصول (Access and Participant Requirements): ينبغي على البنية التحتية للأسواق المالية أن يكون لها هدفا قائما على أساس تقييم المخاطر والإفصاح عن المعايير المطلوبة للمشاركة التي تسمح بوصول عادل ومفتوح.

المبدأ التاسع عشر

ترتيبات مستويات المشاركة (Tiered Participation Arrangements): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر المادية للبنية التحتية للأسواق المالية الناشئة عن ترتيبات مستويات المشاركة.

المبدأ العشرون:

روابط البنية التحتية للأسواق المالية (FMI Links): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية التي تنشئ روابطاً مع أحد أو أكثر من البنية التحتية للأسواق المالية أن تحدد وتراقب وتدير المخاطر المتصلة والمرتبطة بهذا الربط.

ثامنا: المبادئ الخاصة بالكفاءة.

المبدأ الواحد والعشرون

الكفاءة والفعالية (Efficiency and Effectiveness): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن تكون كفؤة وفعالة بتلبية متطلبات المشاركين فيها والأسواق التي تخدمها.

المبدأ الثاني والعشرون

إجراءات ومعايير الاتصال (Communication Procedures and Standards): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية استخدام، أو على الأقل، استيعاب إجراءات ومعايير الاتصالات المعنية المقبولة دوليا من أجل تسهيل كفاءة الدفع والتقاص والتسوية والتسجيل.

تاسعا: المبادئ الخاصة بالشفافية.

المبدأ الثالث والعشرون

الإفصاح عن القواعد والإجراءات وبيانات السوق (Disclosure of Rules and Key Procedures and Market Data): يجب على البنية التحتية للأسواق المالية أن تكون لديها قواعد وإجراءات واضحة وشاملة، وينبغي أن توفر المعلومات لتمكين المشاركين من أن يكون لديهم فهما دقيقا للمخاطر والرسوم والتكاليف المادية الأخرى التي يسببها من خلال المشاركة بالبنية التحتية للأسواق المالية، كما يجب الإفصاح عن جميع القواعد والإجراءات المعنية للعموم.

المبدأ الرابع والعشرون

الإفصاح عن بيانات السوق من خلال مراكز حفظ بيانات التداول TRs (Disclosure of Market Data by Trade Repositories): يجب على مراكز حفظ بيانات التداول TR توفير بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب للسلطات المعنية وللعموم وفقا لاحتياجات كل منهم.

مسؤوليات السلطات تجاه المبادئ الخاصة بالبنية التحتية للأسواق المالية

المسؤولية الأولى

التنظيم والرقابة والإشراف على البنية التحتية للأسواق المالية: يجب أن تخضع البنية التحتية للأسواق المالية للتنظيم والرقابة والإشراف بواسطة البنوك المركزية ومنظمي الأسواق وأي جهة أخرى ذات صلة.

المسؤولية الثانية

السلطة التنظيمية والرقابية والإشرافية ومصادرها: يجب على البنوك المركزية والسلطات التنظيمية للأسواق والجهات ذات الصلة أن تمتلك السلطة والقوة والموارد لتنفيذ مسؤولياتها الخاصة بالتنظيم والرقابة والإشراف بشكل فعال.

المسؤولية الثالثة

الإفصاح عن السياسات فيما يخص البنية التحتية للأسواق المالية: يجب على البنوك المركزية والسلطات التنظيمية للأسواق والسلطات الأخرى المعنية أن تحدد بوضوح وتفصح عن السياسات التنظيمية والرقابية والإشرافية فيما يتعلق بالبنية التحتية للأسواق المالية.

المسؤولية الرابعة

تطبيق مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية: يجب على البنوك المركزية والسلطات التنظيمية والسلطات الأخرى المعنية اعتماد مبادئ CPSS_IOSCO الخاصة بالبنية التحتية للأسواق المالية وتطبيقها.

المسؤولية الخامسة

التعاون مع السلطات الأخرى: يجب على البنوك المركزية والسلطات التنظيمية والسلطات الأخرى المعنية أن تتعاون مع بعضها البعض على الصعيدين المحلي والدولي في تعزيز سلامة وكفاءة البنية التحتية للأسواق المالية.

ملحق 2: بيانات أدوات الدفع.

جدول رقم 1: الشيكات المقدمة والمعادة في غرف المقاصة الوطنية

جميع العملات مقومة بالدولار الأمريكي

السنة	الشيكات المقدمة لغرف المقاصة		الشيكات المعـــادة	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة
2005	2,278,014	5,379,744,031	310,841	377,441,999
2006	2,331,259	5,251,898,010	404,049	477,389,952
2007	2,412,652	6,048,830,136	330,041	485,948,692
2008	2,648,533	8,168,308,164	316,062	556,880,948
2009	3,068,397	8,103,483,692	356,041	550,480,024
2010	3,624,191	9,551,297,193	375,302	598,411,366
2011	4,050,255	11,894,682,746	488,162	758,499,068
2012	4,287,605	9,629,665,843	519,074	677,138,399
2013	4,346,427	10,536,113,828	487,344	657,433,965

المصدر: بيانات دائرة نظم المدفوعات- سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم 2: إجمالي العمليات على نظام براق

البيان			H2-2011	H1-2012	H2-2012	H1-2013	H2-2013
عمليات التحويل الداخلي	حوالات شخصية MT 103	عدد	68,303	69,811	76,033	71,764	71,162
		قيمة	3,060,965,946	2,852,683,027	2,658,784,211	3,268,157,788	3,072,340,903
	حوالات بنكية MT 202	عدد	3,143	3,698	4,036	4,294	3,929
		قيمة	1,543,398,327	5,487,996,700	7,605,013,982	7,647,529,504	7,164,720,913
إجمالي الحوالات*		عدد	77,562	79,545	86,075	82,388	81,782
		قيمة	9,860,102,214	13,438,959,349	14,733,980,372	16,252,476,451	15,835,281,189

* تشمل عمليات التحويل الداخلي وحوالات تسوية البورصة وحوالات تسوية المقاصة والحوالات خارج النظام وعمليات أخرى

هذه البيانات لا تشمل عمليات سلطة النقد من خلال النظام

المصدر: بيانات دائرة نظم المدفوعات- سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم 3: مساهمة العملات من إجمالي العمليات على نظام براق خلال عام 2013.

البيان		إجمالي العمليات على نظام براق	المساهمة من المجموع الكلي
شيقل إسرائيلي	عدد	78,089	47%
	قيمة	28,834,884,038	73%
دينار أردني	عدد	30,568	18%
	قيمة	2,961,426,044	8%
دولار أمريكي	عدد	52,369	31%
	قيمة	6,666,421,651	17%
يورو	عدد	5,738	3%
	قيمة	946,684,892	2%
المجموع الكلي	عدد	166,764	100%
	قيمة	39,409,416,625	100%

المصدر: دائرة نظم المدفوعات- سلطة النقد الفلسطينية.

جدول رقم 4: بيانات بطاقات الدفع

البيان			2011		2012		2013
			H1-2011	H2-2011	H1-2012	H2-2012	H1-2013
أجهزة الصراف الآلي *		العدد	368	378	412	435	470
نقاط البيع *		العدد	2,992	3,658	3,876	3,925	4,070
بطاقات الائتمان *		العدد	59,755	47,046	54,955	56,835	59,051
بطاقات السحب من الصراف الآلي وبطاقات الخصم المباشر*		العدد	417,778	456,080	477,249	532,915	507,949
السحب من الصراف الآلي		عدد العمليات	3,048,235	2,506,736	7,162,461	7,584,710	8,439,901
		قيمتها (مقومة بالدولار)	651,480,406	612,870,482	685,300,350	765,087,898	975,149,169
نقاط البيع داخل فلسطين	بطاقات الخصم المباشر	عدد العمليات	33,635	46,075	42,544	46,467	48,479
		قيمتها (مقومة بالدولار أمريكي)	1,758,468	2,290,392	2,489,615	2,289,661	2,247,099
	بطاقات الائتمان	عدد العمليات	225,016	274,545	312,071	330,646	346,563
		قيمتها (مقومة بالدولار)	44,443,986	49,500,760	57,486,986	56,373,636	59,848,799

* بيانات تراكمية.

المصدر: دائرة الرقابة والتفتيش- سلطة النقد الفلسطينية.

7. قائمة المراجع

- صندوق النقد العربي (2006)، ورقة المبادئ الأساسية لأنظمة المدفوعات الهامة نظاميا ومسؤوليات المصارف المركزية، أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- ·صندوق النقد العربي (2009)، مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية، أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- سلطة النقد الفلسطينية (2013)، التقرير السنوي 2012، رام الله، سلطة النقد الفلسطينية.

- Bank of England (2000), Oversight of Payment System. London. Bank of England.
- Bank for International Settlements (2005), Central Bank Oversight of Payment and Settlements Systems. Basel. BIS.
- Bank for International Settlements (2012), Principles for Financial Market Infrastructures. Basel. BIS.
- Payments Innovation and the Use of Cash, MARKET PLATFORM DYNAMICS, 2013
- Payment Systems- Online Training by FSI